أصدر تقريراً عن الدور المحوري لسموه في حل الخلافات بين الدول

«اتجاهات»: صاحب السمو رائد الدبلوماسية جعل الكويت عاصمة لقمم التعاون والتضامن

على وقع خبرات دبلوماسية وسياسية متراكمة امتدت لأكثر من خمسة عقود فضلا عن قدرات وحرفية عالية في مجال الوساطة وحل الخلافات أصبحت دولة الكويت بفضل وحنكة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عاصمة لقمم التعاون والتضامن حيث استضافت في أقل من عام ونصف العام خمسة قمم بينها مؤتمرين للمانحين للشعب السوري.

ولم يكن استضافة الكويت لهذا العدد من القمم في هذه المدة الزمنية القصيرة إلا انعكسا لدور سمو الأمير المحوري في حل الخلافات بين دول وفي هذا السياق يلخص تصريح الأمين العام لجامعة الدول العربية د. نبيل العربي هذا الدور المحوري الذي يلعبه سمو الأمير بقوله أن أمير الكويت يقوم بدور هام للغاية سواء فيما يتعلق بالعلاقات البينية بين الدول العربية أو في العلاقات بين الدول العربية ومناطق أخرى وعلى رأسها أفريقيا.

وتعتبر جهود الوساطة إحدى المداخل الرئيسية السلمية لإدارة وحل النزاعات التي يلعب فيها الطرف الثالث دورا مركزيا، ويمثل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، أحد أبرز الساسة الرواد الذين يلعبون دورا حياديا إيجابيا في الخلافات العربية- العربية، في العقود الخمس الماضية، نظرا لخبرته الممتدة لما يزيد عن نصف قرن في إدارة الشئون الخارجية للدولة.

وفي هذا السياق أعد مركز اتجاهات للبحوث والدراسات تقريرا عن دور صاحب السمو أمير البلاد المحوري في حل الخلافات بين الدول على أكثر من صعيد، فسموه من صناع السياسة الحيادية ومن وضع مرتكزاتها، ورسم مساراتها، وحدد توجهاتها. فقد تقلد سموه منصب وزير خارجية الكويت في التشكيل الوزاري الثاني في 28 يناير 1963، واستمر متقلدا هذا المنصب في جميع الوزارات التي شكلت لاحقا ماعدا وزارة التحرير عام 1991، إضافة إلى تكليفه بمهام وزارية ومسئوليات تنفيذية أخرى، كنائب لرئيس مجلس الوزراء، ورئاسة مجلس الوزراء في 13 يوليو 2003، واستمر كذلك حتى أصبح أميرا للبلاد في 29 يناير 2006.

وقال التقرير إن سموه برز عبر فترة زمنية طويلة باعتباره صانع السياسة الخارجية الكويتية، حيث اهتم بما يسمى في الأدبيات «هندسة» السياسة الخارجية للدولة، وكان من أبرز أولويات تلك السياسة الوساطة بين الدول العربية الواقعة في خلاف أو المتجهة إلى نزاع أو الخارجة من صراع، وكذلك انتهاج سياسة التوازن وتأكيد أواصر التعاون والابتعاد عن سياسة المحاور والتحالفات. وتبعا لهذا التوجه، يقصد بالوساطة «العملية التي يحاول الأطراف المتنازعة من خلالها أن يحلوا خلافاتهم بمساعدة طرف ثالث، دولة واحدة أو أكثر أو حتى شخصية إقليمية ودولية، وتهدف إلى مساعدة الأطراف المتنازعة بطريقة تطوعية للوصول إلى صيغة مقبولة ومتفق عليها لدى كل الأطراف». ويتوقف نجاح الطرف الثالث في وساطته قوته وقدرته على فرض الهيبة وتحمل تطاليف الوساطة.

المركزية العربية

وفي هذا السياق، تحظى الدائرتان العربية والخليجية باولوية مركزية لدى سمو الأمير وخاصة فيما يتعلق بمحورين وهما تطوير العلاقات العربية وحل الخلافات العربية. ووفقا لما تشير إليه دراسات تحليل مضمون خطب مختلفة لسمو الأمير، فإن الدائرة العربية جاءت في المرتبة الأولى لاهتمام السياسة الخارجية الكويتية، عبر التركيز على مفردات بعينها مثل «الدراسة الجماعية» و«النظرة الموضوعية» و«البصيرة الواعية» و«المصالح العربية» و«الروابط الخليجية» وغيرها.

أولا: أسباب الوساطة الكويتية في الخلافات العربية العربية

هناك منظومة من العوامل التي تفسر اللجوء إلى الوساطة الكويتية لحل الخلافات العربية البينية، على النحو التالي:

الدبلوماسية الناعمة

● تصاعد الأبعاد الشخصية لسمو الأمير في القضايا السياسية: يسهم البعد الشخصي بدرجة كبيرة في رسم ملامح الدور الملقى على عاتقه، سواء في السياسة الداخلية أو رسم الأدوار الخارجية، على نحو يشير إلى أن الخبرة السياسية للأمير تعد عنصرا فاعلا في تسوية الخلافات بين الدول، لاسيما فيما يتعلق باستيعاب المتغيرات وتحديد الإشكاليات وطرح البدائل واختيار أفضلها وأنسبها، وهو ما أدى إلى تصاعد ملمح الدبلوماسية الناعمة في السياسة الكويتية.

سمو الأمير

● انتهاج علاقة متوازنة مع معظم الدول العربية. تسعى الكويت منذ حصولها على الاستقلال في عام 1961 على انتهاج سياسة خارجية معتدلة، مع مختلف الأطراف، والتي تتلخص توجهاتها في حفظ التوازن في علاقاتها الخارجية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، حيث تمثل الدائرة العربية دائرة الانتماء القومي للكويت، والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها والتي تمثل بعدا جغرافيا لدول الخليج.

● الحفاظ على بقاء المنظومة المؤسسية الخليجية. إن واحدا من أسباب الوساطة الكويتية رغبة سمو الأمير في الحفاظ على التنظيم الإقليمي الفرعي متماسكا، أو على حد تعبيره «يبقى صرحا شامخا»، لاسيما في ظل إدراك أن الخلل لم يعد عربيا -عربيا بل انزلق لخلافات خليجية-خليجية، وتهدف الكويت إلى احتواء آثار تلك الخلافات وتقريب المسافات المتباعدة بين الأطراف المختلفة.

● التطلع للمكانة اللائقة الإقليمية والدولية. إن دولة الكويت تستخدم أداة الوساطة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية مما يعزز دبلوماسيتها ويزيد من مقدرتها ويضاعف من مكانتها بين الدول وجعلها فاعلا دوليا وإقليميا خاصة في المحيط العربي والإسلامي، وهو ما يؤدي إلى زيادة مصداقية الكويت كدولة مركزية في السياسات الإقليمية إما استجابة لدعوات من الخارج أو بأخذ المبادرة ذاتها، بسبب رفضها التام لفكرة المساومة على الحق الثابت.

ثانيا: أنماط الوساطة الكويتية في الخلافات العربية العربية

يشهد تاريخ الكويت دوما على قدرتها المتواصلة على القيام -بمنتهى الكفاءة والفاعلية- بجهود الوساطة السياسية والمساعي الحميدة في مناطق مختلفة من العالم وبصفة خاصة بين الدول العربية، وهو ما يشير إلى أن الملمح الحاكم لها هو «التنوع».

وأوضح التقرير أن للكويت خبرة تاريخية وسوابق سياسية في حل الخلافات العربية البينية خلال القمم السنوية والمؤتمرات الدورية التي تعقد على أرضها، مثل الخلاف المصري اليمني والخلاف المصري السعودي خلال الحقبة الناصرية، والتوسط بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي عام 1972، لوقف المناوشات بينهما على الحدود المشتركة، التي أسفرت عن توقيع اتفاقية سلام عقب الزيارة التي قام بها سمو الشيخ صباح الأحمد حينذاك للبلدين، ونزع فتيل الخلاف الأردني الفلسطيني عام 1970، وفي نهاية عقد الستينات نظمت الكويت العديد من اللقاءات لمندوبي حكومتي طهران والبحرين في مقر ممثلها بجنيف، ما أثمر لاحقا قبول الطرفين لتسوية النزاع بعرضه على هيئة الأمم المتحدة.

كما أن هناك أمثلة أخرى كالوساطة الكويتية بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية في الثمانينات والتي كان آخرها دعوة الكويت لاجتماع يعقد على أراضيها بين وزيري خارجية البلدين وتم الاتفاق على إنهاء الحرب الإعلامية والدعائية بين الدولتين واحترام كل دولة لشئون الدولة الأخرى الداخلية، وكذلك احترامها لمبادئ حسن الجوار وسيادة وسلامة أراضي الدولة الأخرى، والوساطة الكويتية في الخلاف السعودي الليبي خلال نهاية حكم معمر القذافي، والوساطة بين الإمارات وسلطنة عمان في العام 2009.

وأضاف أن جهود الوساطة الكويتية برزت في مسار العلاقات الخليجية خلال القمة الخليجية التي استضافتها الكويت بسبب الخلاف الذي نشب لرفض سلطنة عمان العملة الموحدة وقد نجحت الوساطة الكويتية في حسم الخلاف وأيضا لعبت دولة الكويت دورا لتخفيف حدة الخلافات بين مصر وقطر، عبر الجهود المكوكية لوزير الخارجية بتوجيهات من سمو الأمير احتواء الخلاف المصري القطري بسبب المواقف من انهيار حكم الإخوان المسلمين لرأب الصدع في العلاقات الخليجية - العربية.

كما برزت ملامح الوساطة الكويتية بين ثلاث من دول الخليج من جانب وقطر من جانب أخر لاسيما بعد أن قررت كل من السعودية والبحرين والإمارات سحب سفرائها لدى قطر، اعتبارا من 5 مارس الجاري، بسبب عدم التزام الدوحة بمقررات تم التوافق عليها في 23 نوفمبر الماضي، فيما يعرف بـ «اتفاق الرياض».

ولم تسحب الكويت سفيرها من قطر، تأكيدا لدورها المحوري في حل الخلافات بين الأطراف من خلال جهود الوساطة التي تقوم بها.

ثالثا: تحديات الوساطة الكويتية في حل الخلافات العربية البينية

تواجه الوساطة الكويتية، وفي القلب منها جهود الأمير صباح الأحمد، تحديات كبيرة، خلال المرحلة المقبلة عبر حل الخلافات وتنقية الأجواء وتخفيف الاحتقان بين بعض العواصم العربية، على النحو التالي:

● تزايد اللجوء إلى التحالفات الإقليمية. هناك تحدي بارز يتعلق بنشوء محاور إقليمية متزايدة في المرحلة المقبلة من تطور النظام الإقليمي لعربي، على نحو يقود إلى تحالفات مع وتحالفات ضد، وهو ما يتعارض مع نهج السياسة الكويتية حيث كان وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح يؤكد دوما بأن الكويت لا تؤمن بأي تحزبات أو تكتلات في المنطقة ولا تؤديها بأي شكل من الأشكال لأن الأحلاف تعود بالضرر على المنطقة ولا تنسج مع سياسة الكويت غير المنحازة.

● تعقد القضايا الخلافية العربية. من المتوقع تصاعد حدة الخلافات السياسية بين دول الخليج الثلاث وقطر بعد القمة العربية في حال إصرار الدوحة على الاستمرار في السياسات التي تغرد خارج السرب الخليجي العام.

● التفسيرات الخاطئة للوساطة السياسية. إن واحدا من التحديات التي تواجه دبلوماسية الكويت في الخلافات العربية البينية هو الانخراط في التطرق للأبعاد الداخلية للمشكلات الإقليمية، على نحو يؤدي إلى تأويل تفسيرات لا موقع لها في المحددات الحاكمة للوساطة الكويتية، وهو ما برز في وساطة الكويت لإنهاء الاحتجاجات في البحرين، لاسيما مع وجود تقارير غير رسمية تفيد بتورط الدوحة في إشعالها.

■ رصيد حافل في الوساطة برز في الخلاف المصري اليمني مطلع السبعينات

■ حل خلافات الدول المتنازعة حق حصري لأمير الكويت في العقود الخمسة الماضية

■ رهانات الدول على وساطة الكويت عبرت حدود الخليج إلى الوطن العربي

■ سموه أرسى سياسة التوازن وتأكيد أواصر التعاون والابتعاد عن سياسة المحاور والتحالفات

هددا بـ«المساءلة السياسية» بسبب طريق السالمي وملف الداو كيميكال

الحريجي والصانع يتوعدان وزراء الأشغال والداخلية والصحة والنفط

هدد مراقب مجلس الامة النائب سعود الحريجي باستخدام أدواته الدستورية لمساءلة وزراء الأشغال والداخلية والصحة والنفط بسبب الإهمال المتعمد لطريق السالمي الذي تحول الى طريق الموت لوقوع الكثير من الحوادث المفجعة عليه وراح ضحيتها عوائل وأسر بالكامل من المواطنين والمقيمين والزائرين للكويت، في الوقت الذي كشف فيه امين سر مجلس الامة النائب يعقوب الصانع عن عزمه تقديم اقتراح برغبة لإحالة ملف الداو كميكال للنيابة العامة متضمنا صيغة اتهام قانونية لكل الاسماء الوظيفية المسؤلة عن هذه الصفقة، ممهلا وزير النفط د.علي العمير 10 ايام من تاريخ استلامة لهذا الاقتراح والا فإنه سيستخدم اداة المساءلة السياسية بحقه.

وقال الحريجي في تصريح للصحافيين بمجلس الامة: انه لو مات شخص واحد بسبب إهمال الوزارات المعنية لطريق السالمي فيجب ان يحرك ذلك بداخلنا كنواب الشعور بالمسئولية فطريق السالمي لا يصدق احد انه طريق رئيس في دولة الكويت وهذا الطريق تسبب في ازهاق ارواح اسر كثيرة والسبب الاهمال المتعمد من قبل اجهزة الحكومة فهذا الطريق يفتقر الي ابسط عوامل السلامة وتغطية الكثبان الرملية والأشجار اليابسة القاتلة.

وتابع الحريجي: انني احذر بوضوح الوزراء المعنيين كل فيما يخص بضرورة تحمل مسؤلياتهم وإصلاح الخلل في الطريق لحماية أرواح الناس واتوجه بتحذيره الى وزراء الاشغال والداخلية والصحة والنفط المسئول عن هيئة الزراعة.

وأشار الحريجي الى انه وجه الكثير من الأسئلة الى هؤلاء الوزراء عن مشكلة طريق السالمي ولم يبقي لديه سوى المسائلة السياسية اذا لم يقم الوزراء بمسؤلياتهم.

من جانبه قال النائب يعقوب الصانع في تصريح صحفي يوم امس: انطلاقا من الثوابت التي ارتكزت عليها في قضية الداو وما دار من تداعيات حولها تمثلت بتقديم مساءلة سياسية بشأنها للاخ وزير النفط السابق ايمانا بان الاجراءات التي قامت بها الحكومة لسداد مبلغ الغرامة شابها الكثير من علامات الاستفهام والريبة مشيرا الى شركة الكويتية للبتروكيماويات المفترض ان تتحمل مسؤلية حكم التحكيم.

وتابع الصانع ان علامات الاستفام تؤكد ان هناك وزراء كل همهم سداد قيمة مبلغ حكم التحكيم والغريب عن مؤسسة البترول الوطنية شكلت فريق للتفاوض مع شركة الداو كميكال رغم تمتع شركة الكويت للبتروكيماويات بصفتها المستقلة متسائلا اذا كانت شركة البتروكيماويات لا تملك قيمة مبلغ التعويض الصادر بالتحكيم فلماذا وضعته ؟

واضاف الصانع «ان هناك مذكرة من الفتوى والتشريع تفيد بإمكانية ابطال حكم التحكيم وعدم سداد المبلغ ورغم ذلك تم تسديدة وهو مايثير عدة علامات استفهام مؤكدا انه يريد ارسال وسالة مفادها بانه لحمه ليس «طري» حتى تنطلي عليه هذه الالاعيب .

وكشف الصانع عن ان تقرير ديوان المحاسبة الوارد للمجلس حول هذه الصفقة والذي اطلع على جزء منه ادان هذه الصفقة وتستوجب من وزير النفط الاحالة للنيابة العامة لافتا الى ان المعلومات الاولية تشير الى ان مؤسسة البترول الوطنية قدمت خطاب تطمين لشركة داوكميكال تلتزم بموجبه المؤسسة «وليس شركة الكويت للتبروكيماويات» ببذل اقصى جهودها المبذولة بضمان عدم اتخاذ دولة الكويت خطوات تضر بمصالح شركة داو وشركاتها التابعة .

واوضح الصانع انه لم يتبين لفريق ديوان المحاسبة حصول الفريق المشكل من قبل وزير النفط على موافقة السلطات المختصة فيما يتعلق بصدور مثل هذا التطمين كما ابدى نائب العضو المنتدب للشوؤن القانونية والمستشار العام لمؤسسة البترول الكويتية وعضو الفريق المشكل من قبل وزير النفط تحفظة على كتاب الطمانه .

وبين الصانع ان الشركة تحملت مبلغ 24 مليون دينار ونصف قيمة مصروفات فريق العمل والاستشاريين القائمين على دراسة جدوى المشروع والاتعاب المدفوعه نظير الدفاع لافتا الى ان هيئة التحكيم نفسها لم تكلف هذا المبلغ واقل من هذا المبلغ بكثير ولم يحضر من الكويت في التحكيم الا احد القانونيين الكويتين فهل هو من استلم هذا المبلغ؟

وتابع الصانع انه صدر قرار من مجلس الوزراء رقم ٦٨٥ بتكليف ادارة الفتوى والتشريع بإحالة صفقة الكي داو للنيابة العامة ولم يتسنى للإدارة احالة الصفقة للنيابة لان اللجنة الوزارية المشكلة للتحقيق بهذا القرار لا تزال تباشر التحقيق لافتا الى ان الفريق المفاوض حول الصفقة قدم تطمين اخر بعدم صدور اي تشريع يترتب علية ازالة الدعم الدي تقدمة الكويت لشركة الداو كميكال بمعنى انه اعطى تطمين بما لا يملك .

ومن ناحية اخرى، وجه النائب الصانع رسالة تحذيرية الى وزير التربية والتعليم العالي احمد المليفي قال فيها «غير مقبول استمرار إغلاق المتحف العلمي 3 سنوات دون عذر» مضيفا بقوله: استغرب من عدم قيام الوزير المليفي بالمهام المنوطة فيه مع استمرار القضية معلقة، قائلا: حرام اللي يصير في هالبلد.

واوضح الصانع: منذ إقفال أبواب المتحف وتارة يقال انه آيل للسقوط وتارة اخرى يقال انه بحاجة الترميم وفي كلتا الحالتين لم نر هناك مطرقة تطرق، مبينا ان كل دول العالم المتحضر تحترم متاحفها الا الكويت فوضعها مستغرب، متسائلا: كم متحف لدينا وهل تريدون الغاء الهوية الكويتية وقيم وثقافة وفكر اهل الكويت التي يعرفها القادمون لها عبر زيارة متاحفنا؟

وقال الصانع: لا يقدح في كل ذلك عندما يقال سننشئ متحف اخر، معتبر ذلك: كلام يلغي الهوية، والواجب ان يكون المتحف بمكانه وشكله المعروفين وان يتم تدعيمه خاصة ان دولا في العالم لا زالت متاحفها تستقبل الزوار بمرور 500 سنة عليها، مطمئنا بقوله: اذا كانت هناك حاجة لميزانية او اعتمادات إضافية فالمجلس لن يتوانى عن النهوض بدوره بل سيساعد من اجل ذلك.

سعود الحريجي

يعقوب الصانع

■ مراقب المجلس: الإهمال المتعمد للطرق حولها إلى أماكن للموت ومواضع للحوادث المفجعة

■ أمين السر: أمام العمير 10 أيام من تاريخ تسلم اقتراحي لتحويل ملف «الداو» إلى النيابة

الخرافي أعلن الانتهاء من قانون حماية البيئة

المرافق العامة البرلمانية انتهت من صياغة «النقل العام»

جانب من اجتماع لجنة المرافق العامة (تصوير: صالح محمد)

أعلن رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية النائب عادل الخرافي انتهاء لجنته من صياغة «قانون هيئة النقل العام ورفعه الي مجلس الامة» وكذلك قانون حماية البيئة الذي يعد من القوانين الهامة للكويت».

وأشار إلى «الموافقة أيضا علي التعديلات التي قدمت من الحكومة والنواب علي قانون هيئة الاتصالات بعد اقراره في المداولة الاولي في مجلس الامة وأحيل للمجلس للتصويت عليه بالمداولة الثانية .

ولفت إلى ان «ان قانون هيئة النقل يشكل طفرة في معالجة المشكلة المرورية وسيساهم الي حد كبير في الحد من الاختناق المروري الذي تعاني منه البلاد».

عبدالصمد: المصالحة الخليجية تحتاج إلى لقاءات بعيدة عن الإعلام

قال النائب عدنان عبد الصمد عن توقعاته بان تكون هناك مصالحة بين الدول العربية علي هامش القمة العربية انه يتصور ان المصالحة علي مستوي دول مجلس التعاون الخليجي لن تكون من خلال مؤتمر القمة العربية مشيرا الي ان هذه الامور تحتاج الي مؤتمرات بعيدة عن الاعلام .

واضاف هناك مشاورات تجري حالياغير معلنه لرأب الصدع لافتا انه ليس هناك ارتباط بين عقد القمة العربية ورأب الصدع بين دول مجلس التعاون، وذكر ان هناك مشكلات اكثر وقعت وعادت المياه لمجاريها، لافتا إلى أن القمة سوف يكون فيها قضايا حاره مثل سوريا وغيرها لذلك اتقوقع الا يتم التطرق الي مشكلة سب السفره في هذه الاثناء.